الجهود المبذولة في الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة.
دراسة نموذجية:الشريط الساحلي لإقليم ولايات الوسط

(الجزائر، تيبازة، بومرداس، تيزي وزو)

أ.د نضيرة عطاءالله:
أستاذة محاضرة «ب»
المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة ، الجزائر العاصمة

Résumé

Dans cet article, nous essaierons de mettre en évidence les raisons de la faible couverture alimentaire de la production locale en Algérie et d›augmenter le recours aux importations alimentaires qui absorbent annuellement plus de 75% des exportations du pays, soit 9 milliards de dollars. Alors que la facture alimentaire importée n›est pas inférieure à trois milliards, le pays est incapable de prédire ou d›assurer la stabilité des revenus, étant donné la volatilité du marché mondial du pétrole: d›un côté, la nourriture est utilisée comme un jeu politique international Ce qui n›est pas forcément dans l›intérêt des pays du tiers monde, y compris l›Algérie. Ainsi, l›industrie de la faim est un moyen entre les mains des fonctionnaires du système international, en particulier des États-Unis d›Amérique. Restructurer l›économie algérienne par une réorientation des priorités et une allocation des ressources, toutes ces considérations rendent inévitable le pari sur le développement agricole durable. Surtout face aux défis et enjeux modernes, qui ont incité l›Algérie à reconsidérer ses plans de développement pour inclure le développement durable au sein de celle-ci à tous les niveaux nationaux, régionaux et locaux.

Mots-clés: politiques agricoles en Algérie, développement de la production agricole, réalité du développement agricole durable en Algérie.

الكلمات المفتاحية : السياسات الزراعية في الجزائر ، تطوير الإنتاج الزراعي ، واقع التنمية الفلاحية المستدامة في الجزائر.

مقدمة:

الجزائر من البلدان النامية اولت اهتمام كبير للقطاع الفلاحي، وهذا من خلال عدة تغيرات وتجارب في مجال التنمية الزراعية. اذ عرف القطاع الفلاحي منذ انطلاقته الأولى عدة تنظيمات فلاحية وقوانين تهدف الى استغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، كما يمكن القول ان السياسات الفلاحية المنفذة اتسمت في العقود الثلاثة الماضية بعد الاستمرارية وعدم نجاحها في تحسين أداء القطاع، اما الالفية الجديدة فهي تشهد العديد من الإصلاحات ومن بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، والذي يندرج ضمن مسعى إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

فبالرغم من كل هذه الإصلاحات الا ان القطاع الفلاحي مازال يتنبع التقليدي في استخدام الموارد والإنتاج والتخزين والتسويق فقد أصبح يعيش وضعا مختلفا بحيث انه لم يرقى الى ان اهداف المسطرة وتحقيق

الامن الغذائي للسكان، وهو ما صنف الجزائر ضمن مناطق العجز الغذائي التي تعتمد على الاستيراد لسد النقص في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية . حيث ان اختلال التوازن بين الطلب المتزايد للمواد الغذائية ونقص في العرض أدى الى توسع فجوة التبعية للخارج ، وامام هذه التحديات بدأت الجزائر تسعى الى تحقيق تنمية ريفية وزراعية مستدامة ترفع عنها عبء التبعية الغذائية، وتمكنها من النهوض باقتصادها الهش للمنافسة وتحقيق الميزة التنافسية والريادية في مجال الانتاج الفلاحي من جهة، والقضاء على الفقر والحرمان في الأوساط الريفية من جهة أخرى، وهذا لما تملكه من إمكانات طبيعية متجددة تؤهلها لذلك، لكن دون الوقوع في فخ استنزافها وعدم استخدامها بالطرق التي تمكنها من الحصول على أفل النتائج وبأقل التكاليف ،بحيث تسمح لها بتحقيق أكبر منفعة ممكنة للأجيال الحالية والمستقبلية لأن الأرض ملك لجميع الأفراد الذين سيعيشون عليها، ونعني هنا التنمية المستدامة.

ومما سبق سنقوم بطرح الإشكالية التالية: ماهي الجهود المبذولة للتطوير القطاع الفلاحي، ولتحقيق تنمية فلاحية مستدامة؟

- السياسات الفلاحية التي انتهجتها الجزائر ونتائجها الفترة 1963-1990:
- السياسة الفلاحية في ظل التسيير الذاتي:

لقد ورثت الجزائر عن الاستعمار قطاع فلاحي يتميز بالتقهقر والضعف ويتسم بالتبعية إلى الخارج والاختلال الجهوي نتيجة سياسة العنف والتدمير. فبعد مغادرة المعمر للبلاد في سنة 1962، وترك الأراضي الزراعية شاغرة والعتاد الفلاحي مهملا أصدرت الحكومة الجزائرية آنذاك قرارا 24 أوت 1963 الذي ينص على تكوين لجان التسيير الذاتي من العمال الذين كانوا يعملون في مزارع الأوروبيين، للإشراف على إدارة المزارع من أجل استمرار الإنتاج وحماية الأملاك الشاغرة ،وسد كل عمليات التهريب والتخريب للعتاد الفلاحي وطبقا لهذا القرار كونت لجان التسيير الذاتي، وعرفت بالمزارع المسيرة ذاتيا بعد تأميم الأراضي التي كان يملكها المستعمر وبقيت أراضي الخواص على حالها، ومن أهم أهداف التسيير الذاتي هي:

- حماية الأملاك الشاغرة.
- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات.
- وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار.
- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية

جماعية وفردية.

• توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.

وتم تسيير المزارع الشاغرة عن طريق الديوان الوطني للإصلاح الزراعي.

1 – 2 السياسة الفلاحية في ظل الثورة الزراعية:

جاءت الثور الزراعية لوضع حد للمعاناة والحرمان اللذان عاشهما الفلاح المحروم من ملكية الأرض فحوالي 72 % هم صغار الفلاحين ولا يملكون سوى 22% من المساحة الزراعية، ومساحة أراضيهم لا تتجاوز 10 هكتارات في حين نجد البرجوازيين الفلاحين يمثلون نسبة 2,6 % من المالكين يملكون حوالي 26 % من الأراضي الزراعية مساحة أراضيهم لا تتجاوز 50 هكتار. أما الفلاحون المتوسطون المالكون من 10 إلى 50 هكتارا فيملكون أكثر من 50 % من الأراضي الزراعية وهذه السياسة ناتجة عن الاستعمار حين اشترى الجزائريون البرجوازيون منهم الأراضي غداة الاستقلال، وعند رحيل المعمرين من الجزائر. ونظرا لهذه الفوارق أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 8 نوفمبر1971، تحت شعار الأرض لمن يخدمها « ولا يملك الحق إلا من يفلحها ويستثمرها، ولقد تم تشكيل لجنة وطنية منذ شه أوت 1966 لتحظى نصوص الثورة الزراعية. بهدف تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف ودمج العالم الفلاحي والريفي في مسار التنمية. بإعادة تنظيم توزيع الأراضي الزراعية ووسائل الإنتاج واستخدام طاقة العمل المتوفرة في المناطق الريفية، وتم من خلالها ضم الأراضي العمومية (أراضي العرش، البايلك الأراضي دون مالك) إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية والأراضي الخاصة تبقى للخواص.

1-2-1 أهداف الثورة الزراعية:

وكانت تسعى الثورة الزراعية الى تحقيق عده اهداف من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أهمها:

1-2-1-1 تأميم الممتلكات الكبيرة:

وتمت وفق الأسس التالية:

• نزع الملكية للفلاح الذي لا يستغل أرضه.

• تحديد المساحة التي يمكن ان يمتلكها حسب طبيعة الأرض في حالة انه يشغل جزءا من الأرض ويترك جزءا منها غير مستغل.

• ضم كل الأراضي العمومية والشاغرة إلى صندوق الثورة الزراعية لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة.

1-2-1-2 توزيع الأراضي المؤممة:

توزع الأراضي المؤممة على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي ويستغلونها إجباريا تحت نظام التعاونيات حسب قدرتهم المادية والجسدية، وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتهم من المساعدات المالية والتقنية لخدمة الأرض وتحقيق أكبر كمية من الإنتاج، ولتسهيل هذه العملية تم إنشاء تعاونيات خدماتية للمالكين الخواص وصغار الفلاحين بالإضافة إلى انه المستفيدين مرغمين على التخلي عن منتوجاتهم للتعاونيات الفلاحية البلدية.

1-2-1-3 أسس الثورة الزراعية:

كانت الثورة الزراعية تسعى إلى إحداث تغيير جذري في الأرياف الوطنية وتحسين مستوى معيشة سكانه، وتغيير نظام الملكية العقارية الواسعة، وإدماج الفلاحين في نشاطات تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على القضاء على اثأر الاستعمار، وكل أشكال الاستغلال، وخلق علاقات عمل مباشرة في الزراعة على أساس الأرض لمن يخدمها عن طريق:

• تعويض 25% من الفلاحين المؤممة أراضيهم ويتم التسديد خلال 15 سنة، وتحدد الحصة الممنوحة بطريقة تمكنه من الحصول على دخل يساوى دخل عمال المزارع المسيرة ذاتيا لمدة 250 يوم عمل.

-تستغل الأراضي جماعيا أو في شكل تعاونيات آو تجمعات شبه تعاونيات يشكلها المستفيدون وينبغي على كل مستفيد أن يعمل شخصيا ومباشرة يسجل عمله في المخطط الوطني.

1-2-3 الملكية العقارية في ظل الثورة الزراعية:

الثورة الزراعية لم تلغي الملكية الخاصة وإنما ترفض عدم استغلالها، وترفض الملكيات الكبيرة التي تؤدي إلى عدم الاستغلال فيتم جمعها في تعاونيات للحد من تجزئتها، والتي تضر بالعمل الفلاحي، وتم إلغاء كل الإجراءات المتعلقة بتقسيم الأراضي بعد الاستقلال، وهذا تم وفق ثلاثة مراحل:

-المرحلة الأولى:

تم فيها توزيع أراضي الدولة على الفلاحين غير المالكين الأرض، ويتم تجميع هؤلاء في قرى نموذجية والتي قررت الحكومة بناء ألف منها في الريف في كل قرية 120 إلى 150 ساكن مع توفير شروط الحياة فيها، ولقد بلغ عدد هذه القرى 147 قرية سنة 1981.

-المرحلة الثانية:

بدأت سنة 1973 حيث تم إعادة توزيع أكثر من 650 ألف هكتار من القطاع الخاص على 60 ألف عائلة فلاحية بدون ارض، وتم توزيع حوالي مليون هكتارا، وعلى 100 ألف عائلة تم تجميعها في 6 ألف تعاونية فلاحية.

-المرحلة الثالثة:

بدأت منذ 1975 لتنمية القطاع الرعوي في الهضاب وفي شمال الصحراء وهذا لتمكين البدو الرحل من الاستقرار بتحسن ظروفهم، ولقد تم تنظيم حملة توعية لترشيد الفلاحين وتعريفهم بحقوق ووجباتهم في التعاونيات والقرى الاشتراكية ولقد توقف الإحصاء في عام 1979 زراعية بعد سبعة سنوات من إعلان الثورة الزراعية.

1-3 السياسة الفلاحية في ظل إعادة الهيكلة 1981:

جاءت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين، نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فان اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، وهذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية واتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك خاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة ،و تهدف إعادة الهيكلة إلى :

• تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة.

• إعادة تنظيم الملكيات العقارية للأراضي الفلاحية.

• استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرة الفلاحين.

• رفع الحواجز البيروقراطية التي تعرقل نقل وتداول السلع، وإعادة تقويم الدخل الزراعي.

• وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور وتحسين طرق والري.

هذا المنشور حاول وضع الأطر والأدوات والكيفيات قصد تنظيم المزارع على أسس اقتصادية، وخاصة كيفية استغلال الأرض والعقار الزراعي، والمستثمرات الزراعية التي نشأت بموجب نظام التسيير الذاتي بعد الاستقلال مباشرة، كانت تعتبر كبيرة من حيث المساحة بحيث بلغ متوسط مساحة المزارع نحو1140 هكتار، وهذا الحجم الكبير كان سببا في بروز الكثير من الصعوبات والمشاكل في إدارة تسيير هذه المزارع وهي تعيش في عجز مالي دائم. كما أنها تعاني كذلك من نقص الإطارات الزراعية العمال المتخصصين وشيخوخة العمال وبروز التداخل في التسيير أدت هذه العوامل الى ضرورة التفكير في معالجة وتنظيم القطاع الفلاحي، واتخاذ إجراءات وتمت إعادة هيكلة أخرى سنة 1983.

1-4 إعادة الهيكلة سنة 1983:

تم من خلالها:

• تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية DAS:

يهدف إلى إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها وتسييرها، ومن ثم التحكم في مواردها المالية، وتنظيم عناصرها الإنتاجية. فقامت الدولة الجزائرية سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي، وذلك بإنشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3.830000 هكتار، وهي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي، وتعاونيات الثورة الزراعية .

• إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا:

لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بهيآت تضمن حسن تسييره، وتشرف على عملية الإنتاج وتوزيع المنتجات، وكذلك تنظيم استخدام الآلات الفلاحية، وتوفير ما ينقص منها، ولذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية يشرف عليها مهندسون وفنيون زراعيون، تتوزع على المستوى الولائي. بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية SDA يتشكل كل قطاع من 30إلى40 مزرعة اشتراكية، أما مؤسسات الدعم فإنها أصبحت تتكون من:

• الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية.

• الديوان الجهوي لتربية الدواجن التي أنشأت في الشرق والغرب والوسط .

• الديوان الوطني للعتاد الفلاحي.

بالإضافة إلى هذه المؤسسات فقد نشأت عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار والمشاتل وتربية النحل .

1-5 قانون 87-19المؤرخ في 02 ديسمبر 1987:

جاء هذا القانون ليضبط كيفيات إستغلال الأراضي العمومية، وتحديد حقوق وواجبات المنتجين، فالأراضي الزراعية التي كانت تابعة لنظام التسيير الذاتي الذي جرى تنظيمها بمقتضى القانون المذكور أعلاه، وذلك في شكل مستثمرات فلاحية سواء كانت جماعية آو فردية، وبمقتضى هذا القانون فان العمال الزراعيين الذين كانوا يشتغلون فيها، وكذلك الأشخاص الذين لهم علاقة بالفلاحة يستطيعون تشكيل وتكوين مستثمرات فلاحية.

-تكوين المستثمرات الفلاحية:

بمقتضى القانون المذكور أعلاه فان المستثمرات الزراعية الجماعية تتكون من ثلاث أشخاص فأكثر أي أن الفلاحون يستطيعون ضمن المزرعة الواحدة إنشاء عدة مستثمرات فلاحية جماعية. ووفقا للمادة السادسة من القانون السالف الذكر فان الدولة تمنح الفلاحين

المنتجين حق الانتفاع الدائم على الأراضي الزراعية وعلى هذا الأساس فان قانون المستثمرات الفلاحية قد أبقى على الملكية العقارية للأراضي الزراعية في يد الدولة وبالتالي غير خاضعة للمعاملات التجارية، أما بالنسبة للمستودعات والبنايات فان القانون سمح بإمكانية التنازل للمستفيدين الفلاحين، ويشترط عدم تغيير نشاطها الفلاحي، وعدم التصرف فيها بحرية تامة.

1-6 إصلاحات 1990:

و نتيجة للمشاكل التي عانا منها القطاع الفلاحي في ظل قانون المستثمرات الفلاحية جاء الإصلاح الثاني عام 1990، والذي يمنح مرونة اكبر للإجراءات التشريعية لكل الوعاء العقاري، يتضمن أحكاما مرتبطة بكل النزاعات حول الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية ،والتي تم إعادتها إلى ملاكها الأصليين ،ومنح ملكية المستثمرات الفلاحية لأعضائها مع منح الحرية التامة في التعامل الزراعي وتسويق المنتجات ،وضرورة التكفل بتوفير التجهيزات، وخلق محيط يهتم بالبحث الفلاحي، وتحسين التموين والتخزين والتسويق وتحقيق اللامركزية ، تجعل الفلاح يشارك في تحديد السياسة الفلاحية ،ويساهم بشكل فعال في تحسين هياكل ومحيط القطاع الفلاحي، وجعل المنتج مسؤول عن وسائل الإنتاج الفلاحي ، والعمل على تكثيف القدرات الطبيعية المحدودة .

2 -نتائج السياسات الزراعية المطبقة في الفترة 1963-1990 وأثرها على الإنتاج الزراعي:

إن السياسات الزراعية التي تبنتها الجزائر آلت كلها إلى الفشل، نجحت على المستوى السياسي والاجتماعي و لم تنجح على المستوى الاقتصادي. فبعد إعادة الهيكلة 1981، والتي تهدف إلى إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي وقطاع الثورة الزراعية، إنشاء المزارع النموذجية لتتخلى في الأخير عن هذه الإصلاحات، وتبدأ في الانسحاب تدريجيا عن متابعة وتسيير القطاع العام، وبقيت نقطة مشتركة بين الدولة والفلاح هي ملكية الأرض مع الاحتفاظ بالمزارع النموذجية كهيكل فلاحي يمثلها، ولعل السبب الرئيسي هو التعديل الاقتصادي الجديد والاتجاه نحو اقتصاد السوق الذي تبعته خوصصه المستثمرات الفلاحية وكانت نتائجها هي:

- عدم وجود ضمانات وإمكانيات كافية للمستفيدين لإستغلال الأراضي وهياكل لدعم التموين (البذور، الأسمدة) التمويل (البنوك)، مما أدى إلى نتيجة حتمية وهي ظهور نشاطات غير قانونية (كراء الأراضي، استعمالها للرعي)
- غياب مراقبة الدولة لأراضيها ومتابعتها، تبعه انحراف الفلاحين عن ممارسة الدورات الزراعية وإتباع المسار التقني في نشاطهم الزراعي، مما نتج عنه ضعف الإنتاج آو عدم تطويره.
- غياب التامين الفلاحي وعدم الاحتياط المسبق، بإنشاء هياكل الإسناد للفلاحين لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني بسبب التغيرات المناخية، وعدم انتظام تساقط الأمطار.
- ضعف هياكل الري.
- قصور خدمات دعم المستثمرات الفلاحية (القطاع العام، والخاص) كما وكيفا.
- عدم وجود علاقة بين خدمات تنظيم المستثمرات الفلاحية والإرشاد الزراعي ونتائج البحوث العلمية.
- فوضى في تسيير الأسواق، وعدم ملائمة التنظيمات المهنية الأساسية عبر شبكة الغرف الفلاحية وجمعيات الفلاحين، والفروع المهنية المشتركة.

• عدم مطابقة النصوص التشريعية، مع حركية الإصلاحات وإعادة الهيكلة (النصوص التي تحكم الوضع القانوني للأراضي الفلاحية والأملاك الخاصة للدولة.

3 –أثر السياسات السابقة على الإنتاج:

• في الفترة 1962 – 1970:

في هذه الفترة ركدت مستويات إنتاج القطاع الفلاحي بحيث بلغت نسبة نمو الإنتاج الزراعي 0.6%، في حين استعادت الدولة ملكية الأراضي، وأقامت نظام التسيير الذاتي على ما يعادل 8,2 مليون هكتار من بين أخصب الأراضي.

• في الفترة 1971 – 1980:

وهي مرحلة الثورة الزراعية تميزت بنمو مؤشر الإنتاج الفلاحي بنسبة 2%، وكانت تهدف إلى تحويل العالم الفلاحي والريفي وإدماجه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مع جهود التصنيع القائم في البلاد وبموازاة ذلك تم القيام بمحاولات إعادة الهيكلة سنة 1975 التي تهدف الى تامين استقلالية تسيير الأراضي المسيرة ذاتيا.

• في الفترة 1981–1990:

خلال هذه المرحلة انطلقت إجراءات جديدة للسياسة الاقتصادية مع تحرير سوق الخضر والفواكه، وشرع في تنفيذ عملية تحول كان يجب أن تفضي إلى تحرير تدريجي للقطاع في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1987، وعرف الإنتاج الفلاحي خلال هذه المرحلة زيادة متوسطة تقدر بـ 2.23 %.

• في الفترة 1990–2000:

في هذه الفترة كانت بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ونهاية السياسات المطبقة سابقا، وجاء برنامج هيكلي مدعم من طرف صندوق النقد الدولي، وتم الشروع في إزالة القيود الكمية على استيراد المواد والخدمات، وتفكيك الإجراءات الإدارية لمنح العملات الصعبة، وتحرير الأسعار، وتخفيض الإعانات وقيمة الدينار، والانتقال إلى نظام صرف مرن تدريجيا، وقد سمح برنامج التعديل الهيكلي 1995-1997 بمتابعة وتعميق الجهود في مختلف القطاعات، وكانت نتائج هذا التعديل بالنسبة لقطاع الفلاحة تتمثل في:

• نمو معتبر لمعدل الإنتاج الفلاحي بلغ 4 %.

• محاولة إنهاء تشتت الهياكل وتبعثر الوسائل، والجهود المخصصة للتنمية الفلاحية.

3 –السياسات المطبقة حاليا للتنمية الفلاحية 2000-2013:

3 1-- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDA:

هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة، والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري.

3–1–1 اهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

ويهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى:

• تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني.

• تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل.

• الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة.

• ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة.

3-1-2 ركائز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

ويتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل: تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية، بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.

• تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة تلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي، وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

• تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة، وكذا المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير.

• الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي.

• تحسين شروط الحياة والمداخيل الفلاحية، والاستقرار السكاني.

• تحسين الميزان التجاري الفلاحي، والتحضير لإدماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (الوحدة الأوروبية.

• زيادة معدل نمو الزراعة الصناعية الزراعية.

• تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية.

• مكافحة التصحر.

• إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد.

• توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي، وتوسيع الواحات بالجنوب، وتقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري إنجازها من هذا البرنامج بـ 600000 هكتار.

3-2-سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

وكما ذكرنا سابقا ان الاستراتيجية لا توضع على المدى القصير، والجزائر واصلت مساعيها لتحقيق امنها الغذائي، خاصة بعد حلول الازمة الغذائية العالمية (2007-2008) والتي ابرزت الآتي:

• هشاشة وتبعية الاقتصاديات والريفية في كثير من البلدان السائرة في طريق النمو:

• محدودية المنظومة العالمية لضبط وتسويق المواد الفلاحية الأساسية. وعزوف بعض الدول الاسيوية مع بيع مادة الأرز، رغم انضمامهم للمنظمة العالمية للتجارة، بمعنى ان كل القوانين أصبحت هشة وتؤخذ القرارات حسب مصلحة كل دولة، ولذلك أصبح على الجزائر اخذ هذه المعطيات في سياستها

• نقص في التعاون الدولي.

• تحطم أنظمة الإنتاج المعيشية الصغيرة في الكثير من البلدان هذا ما دفع جملة من المجموعات الدولية للسعي نحو زيادة الوعي العالمي لهذه الازمة، وكانت المجموعات تنادي من اجل:

• تفعيل وإعادة تصويب السياسات الفلاحية والريفية.

• منح الاسبقية للسياسات الفلاحية والريفية ضمن استراتيجيات التنمية، وقد كانت إجابة الجزائر سنة 2009 خلال قانون التوجيه الفلاحي الذي صادق عليه البرلمان، وأعلن عليه رئيس الجمهورية في 29 فيفري 2009 ببسكرة .

3--2-1أهداف هذه السياسة وأبعادها:

رفعت الجزائر في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي تحديات عديدة نذكر منها:

- ترقية التقنيات والصناعات الملائمة مع التحولات المناخية
- تحسين مستوى الأمن الغذائي انطلاقا من الإنتاج الوطني.
- تحسين الميزان التجاري الغذائي.
- حماية وتثمين المنتجات المعيشية.
- إرساء تنمية منسجمة ومتوازنة للأقاليم الريفية، وكان لهذه السياسة أبعادا اقتصادية واجتماعية، وإقليمية حيث ظهر البعد الاقتصادي ضمن تجديد الاقتصاد الفلاحي، والبعد الإقليمي الذي ينفذ من خلال التجديد الريفي، والبعد الاجتماعي الذي يعتبر الأساس الذي بنيت عليه سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

3-2-2 البرامج المسطرة ضمن هذه السياسة:

انبثق عن هذه السياسة عدة برامج نذكر من أهمها:

- برنامج التجديد الفلاحي: وتنبثق عنه برامج منها:
  - التكثيف والعصرنة.
  - تدعيم القدرة الإنتاجية في محيط محفز ومؤمن
  - سياسة ضبط للمنتوجات.
- برنامج التجديد الريفي: والذي تضمن ما يلي:
  - برنامج دعم التجديد الريفي 2009-2013 الذي يهدف الى:
  - عصرنة وإعادة الاعتبار للقرى والقصور.
  - تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي.
  - حماية وتثمين الموارد الطبيعية (مكافحة التصحر).
  - حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

4 -واقع تطبيق الاستراتيجية الوطنية في الشريط الساحلي لإقليم ولايات الوسط:

4-1 تحديد منطقة البحث:

تغطي منطقة الدراسة الجزء الشمالي الأوسط من الإقليم الساحلي الذي يضم على التوالي ولايات تيزي وزو، بومرداس ،الجزائر، تيبازة، وتعد الجزائر عاصمة الدولة الجزائرية، يحد منطقة البحث من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق ولاية بجاية، ومن الجنوب ولاية البويرة، والبليدة، وعين الدفلى، ومن الغرب ولاية الشلف.

وجغرافيا تمتد من كتلة القبائل الكبرى شرقا إلى وادي الداموس غربا، والبحر الأبيض المتوسط شمالا إلى سهل متيجة جنوبا، بالنسبة إلى ولاية الجزائر والى جبال زكار وجبال الظهرة جنوبا، وغربا بالنسبة إلى ولاية تيبازة وإلى جبال بوزقزة وكتلة الثنية جنوبا، وجنوب شرق بالنسبة إلى ولاية بومرداس، وإلى جبال جرجرة شرقا وجنوبا وغربا بالنسبة إلى ولاية تيزي وزو.

فلكيا تقع بين خطي طول‹45 ,1°و4° شرق خط غرينيتش، وبين دائرتي عرض»10 ,36° و» 45, 36° شمال خط الاستواء (انظر الخريطة رقم (01).

تبلغ مساحة منطقة البحث 693314 هكتار، والأراضي الزراعية 353121 هكتار. أي ما يعادل 50 % من المساحة الإجمالية، بلغ عدد سكانها حوالي 5506403 نسمة عام 2008 بكثافة تقدر بـ 794,44 نسمة / كيلومتر مربع.، تتوفر منطقة الدراسة على إمكانات فلاحية طبيعية وبشرية هامة، تلائم زراعة مختلف المحاصيل، الا انها تشهد نموا حضريا

متسارعا أدى الى تراجع مساحات كبيرة من أراضيها الزراعية التي تندرج ضمن سهل متيجة الخصب. نسبة كبيرة من مساحة الأراضي الزراعية بالإقليم ت شارك بها الولاية، الا انها تتجه نحو التحضر، واستفادت

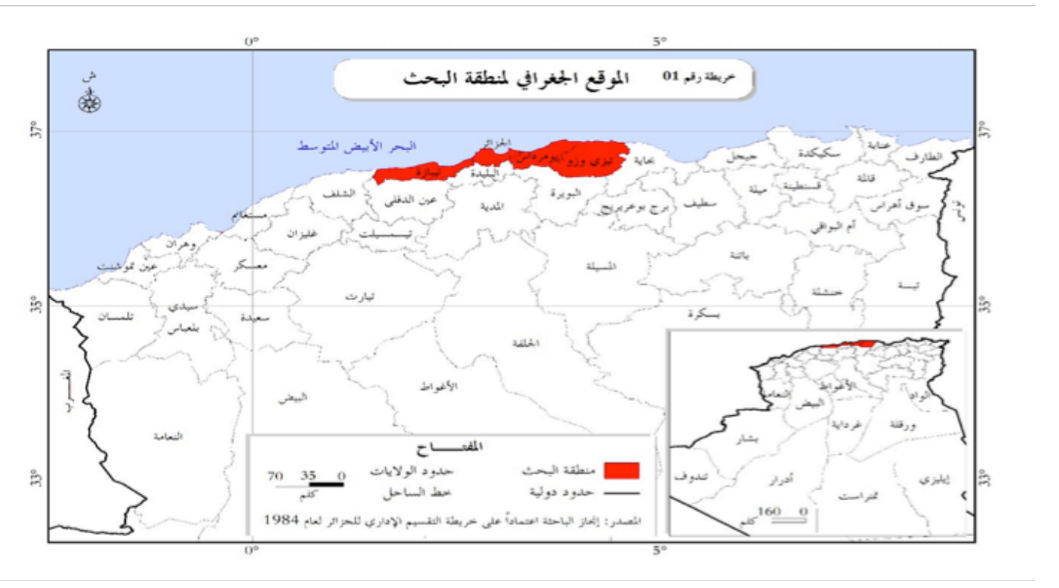

4- 2 واقع تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الإقليم:

ان واقع سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الشريط الساحلي لإقليم الوسط وحسب الدراسة الميدانية التي اجريناها مع محافظي الغابات لبعض المناطق ،تشير الى ان هناك نتائج إيجابية لها ، وتواجه صعوبات لإنجازها في بعض المناطق ،ففي ولاية الجزائر لم تطبق بشكل كبير لأنها تتجه نحو التحضر الذي تسبب في تراجع مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية ،وحسب مصالح الغابات فان المناطق التي اهتمت بهذا النوع من المشاريع ،ولا زالت محافظة ولو بشكل نسبي على طابعها الريفي نجدها في الجهة الجنوبية والجنوبية الغربية مثل اولاد شبل ، خرايسية ، تسالة المرجة ، الدويرة فاهتمت كثيرا بغراسة الاشجار المثمرة وهناك بعض المشاريع وقفت لأسباب إدارية .

وولاية تيبازة إستفادت في إطار برامج سياسة التجديد الريفي والفلاحي من غراسة الأشجار المثمرة والحمضيات والكروم. وولاية بومرداس بالرغم من ان في هذا الإطار من بعض المشاريع تمثلت في فتح بعض المسالك، وغراسة الأشجار المثمرة اغلبها في المناطق الجبلية في بلديات خميس الخشنة، قدارة، الاربعطاش، بغلية، تاورقة، كاب جنات، سيدي داود، برج منايل، الثنية لكنها عانت العزلة والفقر والتهميش في العشرية السوداء.

أما في ولاية تيزي وزو عملت المصالح الفلاحية بالتنسيق مع الفلاحين على تطبيق البرامج التنموية التي سطرتها الدولة لإنعاش القطاع الفلاحي في الوقت الراهن في خطوة نحو الاستغلال الأمثل لكل الثروات، و الإمكانات الطبيعية التي تتوفر عليها المنطقة ،ومن السياسات التنموية المطروحة في المجال الفلاحي نجد الإعانات المقدمة من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي إضافة للصندوق الوطني لتنظيم الإنتاج الفلاحي حيث تم خلق والاستثمار في العديد من المجالات التي يعد القطاع الفلاحي بحاجة اليها تماشيا والمحاصيل المنتجة بتيزي وزو، على غرار إنجاز معاصر الزيتون وغيرها كما تسعى المصالح الفلاحية لإعادة

بعث القطاع الفلاحي بولاية تيزي وزو، وذلك بدعم الفلاحين وممارسي هذه المهنة منذ سنوات وتشجيع الفلاحين على البقاء في الأرياف بتوفير جميع متطلبات الحياة بالمناطق الريفية وللحد من ظاهرة النزوح الريفي. تبنت محافظة الغابات بولاية تيزي وزو البرنامج الجواري للتنمية الريفية المدمجة هذا المخطط التنموي والذي تسلم خلاله مساعدات لتربية الحيوانات كالأبقار المواشي ، الارانب الدجاج المنتج للبيض وغيرها من هذه الأنشطة الريفية التي تمارسها المرأة بالقرى ، حيث تسعى الدولة لخلق العائلة المنتجة واشراك الجميع في مشروع التنمية الشاملة .سطرت مديرية الري بالولاية بالتنسيق مع المصالح الفلاحية برنامجا يقضي بالاستغلال الأمثل للموارد المائية التي تتوفر عليها الولاية وتم انجاز العديد من السدود والاحواض لجمع المياه التي وان لم تصلح للشرب وجهت مياهها لاستعمالات الفلاحية .

وتم في إطار التنمية الفلاحية في الإقليم زراعة الأشجار المثمرة 7919.9 هكتار الكروم، الزيتون 1820 هكتار، تحسين العقار137 هكتار، وتم فتح حوالي 339 كم، وتهيئة حوالي 910 هكتار من المسالك، وبناء حوالي 23 سد صغير، وهذه المشاريع كانت الانطلاقة لإعادة بعث الحياة في المناطق الريفية التي تعاني من العزلة.

4-3 مؤشرات التنمية في منطقة البحث:

4-3 -1 نصيب الفرد من انتاج الخضر:

لا يمكن التكلم عن نجاح التنمية الفلاحية الا إذا حققت الكفاية في الإنتاج، وكما لاحظنا ان الطلب عن محاصيل الخضر يتزايد يوم بعد يوم مع التطور السكاني في الإقليم، وتطور نصيب الفرد من الخضر في ولايات الإقليم موضح في الجدول رقم (01) والشكل المرافق له، يلاحظ ان نصيب الفرد من المنتوج في الإقليم خلال الفترة الممتدة بين سنة 1998-2008 قفز من 106 كلغ للفرد /السنة إلى 213 كلغ للفرد /السنة تجاوز المتوسط العالمي الذي يبلغ 192 كلغ /السنة للفرد، وهو يدل على تغطية الطلب المحلي للمنتوج.

الجدول رقم (01): تطور نصيب الفرد من انتاج الخضر سنة 1998-2008

سنة 2008			سنة 1998		
نصيب الفرد (كلغ/ الساكن / السنة)	انتاج الخضر (ق)	عدد السكان(ن)	نصيب الفرد (كلغ/ الساكن / السنة)	انتاج الخضر(ق)	عدد السكان (ن)	
72	2160700	2987160	48	1230563	2542430	الجزائر
348	2056913	591009	193	980397	506053	تيبازة
683	5476000	801068	333	2159873	647389	بومرداس
182	2059654	1127166	96	758964	786047	تيزي وزو
213	11753267	5506403	106	4234797	4804580	الإقليم

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية الجزائر ، تيبازة ، بومرداس ، تيزي وزو

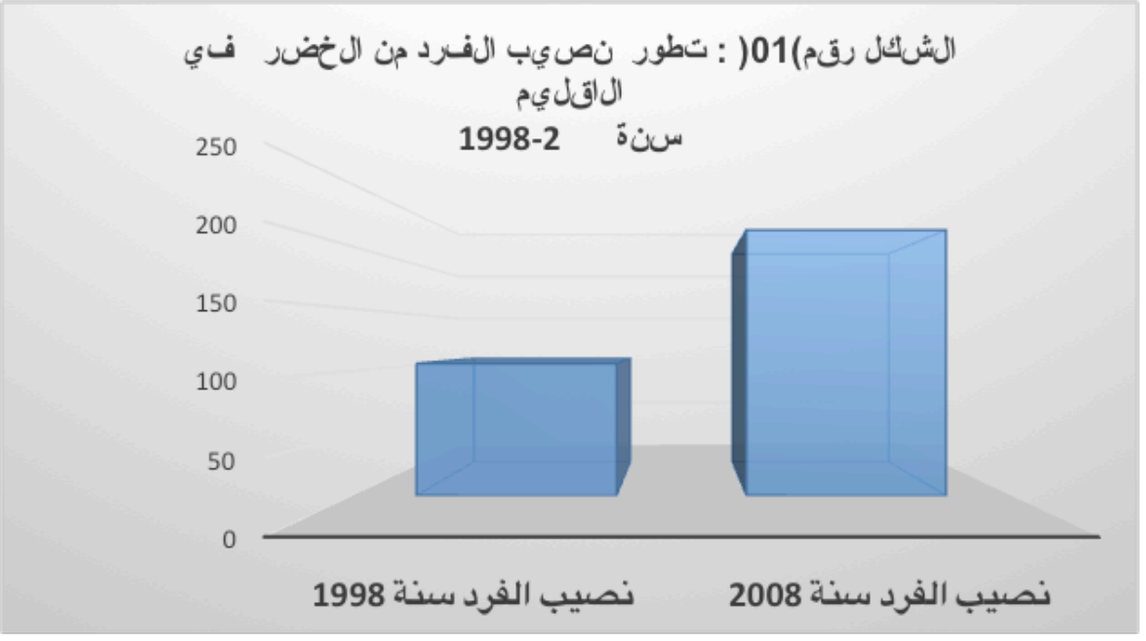

4-3-2نصيب الفرد من انتاج الأشجار المثمرة والحمضيات والكروم

تعرضت المحاصيل الدائمة في العشرية السوداء في منطقة البحث الى اتلاف كبير تسبب في تراجع مساحتها، وانخفاض انتاجها، لكن في السنوات الأخيرة عرف تطورا كبيرا وقفزة نوعية ، يتضح من خلال تقدير نصيب الفرد سنة 1998 و2008 في ولايات الإقليم الموضح في الجدول رقم (02) والاشكال المرافقة له حيث وصل الى 103.73 كلغ /الساكن / السنة عام 2008 ، فرغم تطور الإنتاج الا ان نصيب الفرد من هذه المنتوجات لا يزال بعيد المنال في ولاية الجزائر التي يتزايد فيها الطلب على هذه المنتوجات بلغ نصيب الفرد فيها 9.86 كلغ /الساكن /السنة سنة 1998 وارتفع الى 35.33 كلغ / الساكن في السنة وهو اقل بكثير من المستوى العالمي 80.3 كلغ / الساكن /السنة.

ففي سنة 1998 ولاية تيزي وزو حققت انتاجا تجاوز الاستهلاك والمتوسط العالمي 90 كلغ / الساكن / السنة، ثم تأتي بعدها ولاية بومرداس وتيبازة مكنها من تغطية النقص المسجل في الجزائر.

وفي سنة 2008 ارتفع نصيب الفرد في الولايات الأربعة، نجد نصيب الفرد في ولاية بومرداس تضاعف ثلاثة مرات وصل الى 260 كلغ / الساكن في السنة، ثم تأتي ولاية تيبازة نصيب الساكن فيها من هذه المنتوجات هو الاخر تضاعف ووصل الى 184.70 كلغ/الساكن / السنة، وكذا ولاية تيزي وزو إرتفع نصيب الفرد فيها ووصل الى 129 كلغ / الساكن / السنة، ويمكن لهذه الولايات تلبية احتياجات الجزائر التي وكما ذكرنا سابقا ولاية الجزائر لا تزال عاجزة على تغطية إحتياجات سكانها.

أما بالنسبة لإنتاج الزيتون والتين رغم تطوره الا أنه لا يزال عاجزا عن تلبية الطلب المتزايد عن هذه المنتوجات التي لها قيمة صحية ،حيث كان نصيب الفرد في الإقليم سنة 1998 سوى 4.54 كلغ / الفرد/ السنة ، وهو ضعيف جدا يعود لحالة التلف التي تعرضت لها الأشجار بسبب الحالة الأمنية ،وانتقل نصيب الفرد

بعد رجوع الامن وعودة الحياة الى المناطق الجبلية إلى 12,51 كلغ / الفرد / السنة سنة 2008 والنقص الكبير لهذا المنتوج وانعدامه كان في ولاية الجزائر وتيبازة يغطيان احتياجات سكانهما من ولاية تيزي وزو الذي بلغ نصيب الساكن / السنة من المنتوج 17,25 كلغ / الساكن/ السنة في سنة 1998 وارتفع الى 45,25 كلغ / الساكن / السنة، ومن ولاية بومرداس التي بلغ نصيب الفرد من المنتوج 12,58 كلغ / الساكن / السنة في سنة 1998 ،و15,25 كلغ / الساكن / السنة في سنة 2008.

الجدول رقم (02): تطور نصيب الفرد من انتاج الأشجار المثمرة والحمضيات والكروم والزيتون والتين في ولايات الإقليم سنة 1998-2008

المصدر : الباحثة بالاعتماد على معطيات مديريات المصالح الفلاحية لمنطقة البحث سنة 2000 ،2011 .

	الأشجار المثمرة، الحمضيات، الكروم					
	1998			2008		
	عدد السكان (ن)	**انتاج الخضر(ق)**	**نصيب الفرد (كلغ/ الساكن / السنة)**	**عدد السكان(ن)**	**انتاج الخضر (ق)**	**نصيب الفرد (كلغ/ الساكن / السنة)**
الجزائر	**2542430**	250899	09.86	2987160	1075095	35.99
تيبازة	506053	335870	66.37	591009	1091640	184.70
بومرداس	647389	486861	75.20	801068	2085513	260.34
تيزي وزو	786047	728655	92	1127166	1459783	129.50
الإقليم	4804580	1801991	37.52	5506403	5712031	103.73

	الزيتون والتين					
الجزائر	2542430	/	/		/	/
تيبازة	506053	1260	0.24	591009	47695	8.07
بومرداس	647389	81500	12.58	801068	125631	15.68
تيزي وزو	786047	135600	17.25	1127166	515648	45.74
الإقليم	4804580	218360	4.54	5506403	688974	12.51

الشكل رقم 03 : نصيب الفرد من انتاج الزيتون والتين في الاقليم سنة 1998 - 2008

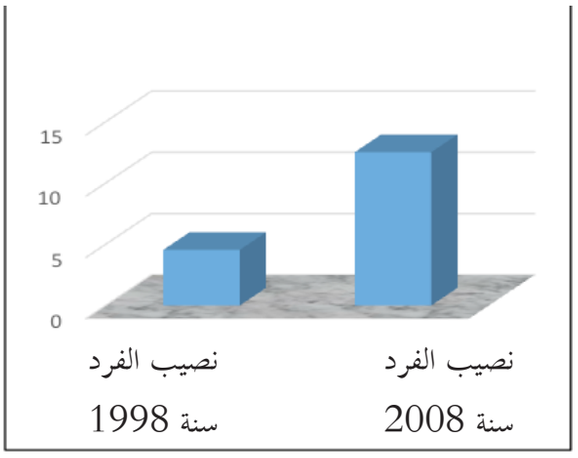

الشكل رقم 02 : نصيب الفرد من الأشجار المثمرة، الحمضيات، الكروم في الاقليم سنة 1998 - 2008

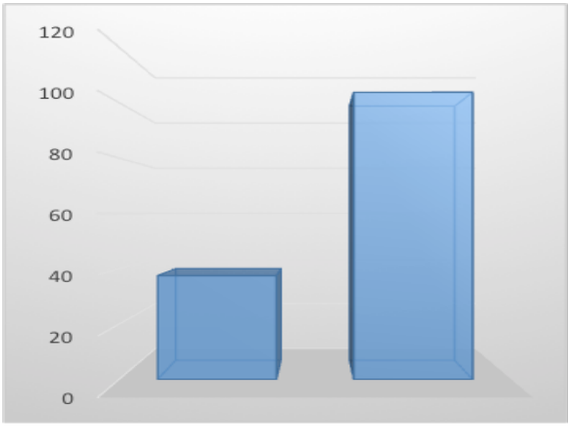

3-3-4 نصيب الفرد من الحبوب:

ان نصيب الفرد من الحبوب في الإقليم ضعيف جدا وبعيد المنال لتذبذب انتاجها فهي على العموم غير كافية لتلبية متطلبات السكان المتزايدة على هذا المنتوج الاستراتيجي، وهو يعكس صورة الوضع الخطير الذي يعيشه سكان إقليم يحوي أكبر تجمع سكاني في الجزائر، والذي لم يتجاوز 4 كلغ /ساكن / السنة لحد الان، وهو اقل بكثير بل بعيد عن المتوسط العالمي الذي وصل الى 329 كلغ /ساكن، وقد وجدنا أكبر حصة من الحبوب هي لسكان تيبازة فنصيب الفرد فيها بلغ 24 كلغ /ساكن / السنة سنة 1998، وانخفض الى 17,24 كلغ / ساكن / السنة للأسباب طبيعية وبشرية ، ثم سكان ولاية بومرداس بلغ نصيب الفرد فيها من الحبوب 3,2 كلغ / ساكن /السنة وارتفع سوى الى 7.60 كلغ / ساكن / السنة .

الجدول رقم (03): تطور نصيب الفرد من الحبوب في الإقليم سنة 1998-2008

الولاية	سنة 1998		سنة 2008		
	عدد السكان (نسمة)	انتاج الحبوب (قنطار)	نصيب الفرد (كلغ/ الساكن / السنة)	عدد السكان (نسمة)	انتاج الحبوب (قنطار)	نصيب الفرد (كلغ/ الساكن / السنة)
الجزائر	2542430	9591	0.37	2987160	12536	0.41
تيبازة	506053	121678	24.0	591009	101946	17.24
بومرداس	647389	50334	3.2	801068	60948	7.60
تيزي وزو	786047	5687	0.72	1127166	7321	0.64
الإقليم	4804580	187290	3.89	5506403	182751	3.31

المصدر : مديريات المصالح الفلاحية لمنطقة البحث

الشكل رقم 04 : نصيب الفرد من الحبوب سنة 1998

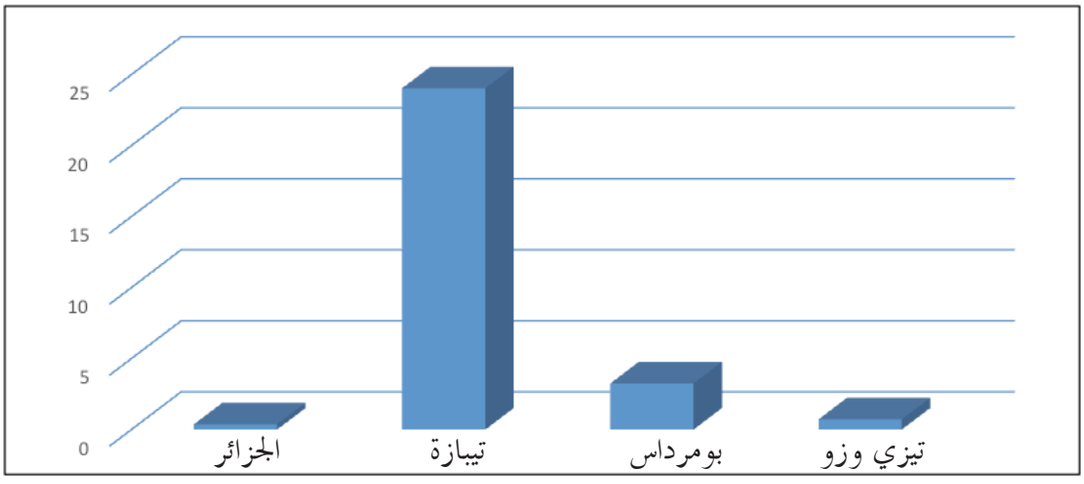

4-4 الإنتاج الحيواني:

ان الإنتاج الحيواني المتمثل في اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب والبيض والعسل في الإقليم متذبذب خلال الفترة 2000-2010، يعكس صورة الأوضاع المزرية التي يتخبط فيها مربو الماشية من غلاء أسعار الاعلاف الحيوانية، والامراض التي تتعرض لها الحيوانات (أنفلونزا الطيور، الحمى القلاعية)، مما أدى الى تناقص حصة الفرد من المنتوجات الحيوانية، ولا تزال بعيدة عن المستوى العالمي، وتلبية احتياجات السكان المتزايدة.

الخلاصة :

وأخيرا إضافة الى كل ما ذكر يشهد القطاع الفلاحي مشاكل أخرى تتعلق بضعف التسيير نقص الكفاءات الفنية وهشاشة التأطير (94 ٪ من المشتغلين بالزراعة سنة 1980 كانوا دون مستوى التأهيل يمكنهم من ممارسة مهنتهم على احسن وجه ،والأراضي الفلاحية مقسمة بين قطاعين : قطاع خاص لم يعن بالرعاية اللازمة، وقطاع عمومي لم يستقر منذ الاستقلال بل حدثت فيه تغيرات جذرية ،ونقلة كبيرة من مزارع كبيرة الى مزارع المستوطنين الى مزارع التسيير الذاتي، ثم المستثمرات الفلاحية ، ورغم المجهودات التي بذلتها الدولة لتطوير القطاع الفلاحي منذ سنة 2000 ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ،والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2002 و سياسة التجديد الريفي التي انبثقت من الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ،وسياسة التجديد الريفي والفلاحي 2008. والتي استهدفت دعم الإنتاج النباتي و الحيواني ،وتكوين الإطارات الفلاحية، ومع ذلك كانت هذه الجهود غير كافية في ظل سوء التسيير وغياب التنسيق مع القطاعات الأخرى، وعدم معالجة مشكل الملكية العقارية ،وتقلص المساحة الزراعية نتيجة التوسع العمراني ، كل هذه النقائص التي شهدها القطاع الفلاحي الجزائر وتكملة لمسارها وضعت المخطط الخماسي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014 كمحاولة للوصول الى استدامة الغذاء تعتمد على التقنيات الحديثة المتجددة وباقل تكلفة لإخراج قطاع الفلاحة من حيز التخلف ، و تقليص الفجوة الغذائية ، وتحقيق الامن الغذائي ونحن متأكدين بان الأرض الجزائرية لا زالت لحد الان لم تقدم كل ما تملك من إمكانيات.

المصادر والمراجع:

1. بوعافية رشيد، عزاز سارة؛ دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013.

2. بلعباس مسعود: التحولات الريفية في ولاية البويرة؛ رسالة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، باب الزوار، الجزائر 2001.

3. عمر صدوق: تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988 ص 65.

4. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية قانون رقم 87-19المؤرخ في 02 ديسمبر 1987.

5. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: دليل استراتيجية التنمية الريفية المستدامة 2006 ص 25.

6. رشيد بن عيسى رشيد بن عيسى، السياسات في إشكالية الأمن الغذائي، مداخلة منشورة ضمن أشغال اليوم البرلماني تحت عنوان: استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي 05 ماي 2010، كتاب صادر عن لجنة الفلاحة والصيد البحري بالمجلس الشعبي. الوطني، ص. 27.

7. رشيد بن عيسى، مرجع سبق ذكره ص 29.

8. رزاز محمد عبد الصمد، التنمية السياحية المستدامة في ولايتي الجزائر وتيبازة: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية علوم الأرض والجغرافية والتهيئة القطرية جامعة هواري بومدين، باب الزوار، الجزائر 2011. ص09.

9. معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2008.

10. بلقاسم بلال: أثر التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في الجزء الشرقي من سهل متيجة ؛ حالة دائرة الدار البيضاء، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة. ص 270.